ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Iraqi Parliaments during the Monarchy Era 1925-1933:)Justifications of Formation and Reasons of Dissolution

M. Dr. Amjad Khudair Raheem Muhammad

Faculty of Arts - Department of History

* *Corresponding author: E-mail* :
Amjad.raheem@tu.edu.iq
07703735164

***Keywords*:**
Council
Turn
Parliamentary
Rationale
Solution

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Nov. 2022
Accepted 22 Nov 2022
Available online 23 May 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Following the British occupation of Iraq in 1917 and the subsequent establishment of the monarchy, Prince Faisal bin Al-Hussein was inaugurated as King of Iraq on August 23, 1921. On October 19, 1922, a Royal Decree was issued to establish the Iraqi Constituent Assembly. The Assembly was tasked with three objectives: enacting Iraqi law (the constitution), enacting the House of Representatives election law, and ratifying the Iraqi-British treaty of 1922. Upon completion of these tasks, he proceeded to implement the monarchy system in Iraq in place of the parliamentary system of government. During the period of 1925-1933, four parliaments were established under the reign of King Faisal I, subsequent to the enactment of the House of Representatives election law on August 2nd, 1924. Consequently, Iraq has been embroiled in a state of political conflict among its politicians, resulting in the legislative authority becoming a casualty of this conflict. Many heads of ministries have formed parliaments and subsequently ordered their dissolution with the king's approval.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.5.1.2023.13

المجالس النيابية العراقية في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٣٣
(مسوغات التشكيل وأسباب الحل)

م. د. أمجد خضير رحيم/ كلية الآداب – قسم التاريخ

الخلاصة:

بعد الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٧، ومن ثَمَ قيام الحكم الملكي على إثر تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في الثالث والعشرين من آب ١٩٢١، صدرت الإرادة الملكية في التاسع عشر

من تشرين الأول ١٩٢٢، بتشكيل المجلس التأسيسي العراقي، لغرض إنجاز المهام الثلاثة التي أوكلت إليهِ، التي تضمنت: تشريع القانون العراقي (الدستور)، وسن قانون انتخاب مجلس النواب، والمصادقة على المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٢٢. وبعد أنَّ أنجزت تلك المهام، أخذ يعرف نظام الحكم الملكي في العراق بنظام الحكم البرلماني.

لقد تشكلت على إثر إصدار قانون انتخاب مجلس النواب في الثاني من آب ١٩٢٤ أربعة مجالس نيابية خلال المدة (١٩٢٥ – ١٩٣٣)، وكان تشكيلها خلال حكم الملك فيصل الأول. ومن هنا أخذ العراق يعيش حالة الصراع السياسي بين الساسة العراقيين، فكان أنَّ أصبحت السلطة التشريعية ضحية ذلك الصراع، إذ قامَ العديد من رؤوساء الوزارات بتشكيل المجالس النيابية ومن ثَمَ الأمر بحلها وبموافقة الملك.

الكلمات المفتاحية: مجلس، دورة، نيابي، مسوغات، حل

المقدمة

ما يُعرف عن النظام البرلماني أنهُ لا يوجد إلا في إطار الدول الديمقراطية، وبالتالي فهو بحاجة إلى موافقة أفراد الشعب عليه. والنظام البرلماني هو نظام سياسي لشعوب بلغت مرحلة مُعينة من التقدم في عموم المجالات، وتحديداً في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، لِذا فأن التفكير بمحاولة نقلهِ إلى بلدان أخرى لم تصل إلى تلك المرحلة من التطور، يُعد فيهِ الكثير من المحاذير والخطورة. وهذا ما كان قد حدث وأصبح واقعاً مريراً في العراق أبان الحكم الملكي، بعد أنَّ استورد وطبق فكرة ذلك النظام بعد انتهاء الحرب الأولى.

صدرت الإرادة الملكية بانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي العراقي عام ١٩٢٢، الذين بدورهم شرعوا قانون انتخاب مجلس النواب العراقي عام ١٩٢٥، ليدخل بعد ذلك الساسة العراقيون في مزاجياتهم وصراعاتهم السياسية في ايجاد المسوغات الموجبة لتشكيل المجالس النيابية، ومن ثَمَ طرح الأسباب والمبررات اللازمة لأجلِ حل تلك المجالس.

قُسمَ البحث على محورين، تناول المحور الأول، المحددات الدستورية التي اعتمد عليها مجلس النواب العراقي في إداء مهام عملهِ، التي حددها القانون الأساسي العراقي (الدستور)، وقانون انتخاب مجلس النواب العراقي. في حين تضمن المحور الثاني، ايضاح مسوغات تشكيل المجالس النيابية العراقية خلال المدة (١٩٢٥ – ١٩٣٣)، ومن ثَمَ الولوج في الأسباب الموجبة التي أدت إلى حلها، على إثر تصارع القوى السياسية العراقية، تحت غِطاء ورعاية الملك فيصل الأول وتوجيهاتهِ.

تكمن أهمية اختيار الموضوع لِمعرفة كيف كان شكل نظام الحكم الملكي في العراق، وتحديداً في البحث عن المسوغات الموجبة التي تشكلت بموجبها فيها المجالس النيابية الأربع، والأسباب اللازمة التي حُلت فيها تلك المجالس أبان حكم الملك فيصل الأول.

لقد اعتمد البحث على العديد من المصادر التاريخية ذات العلاقة، وكان في مقدمة ذلك مؤلفات المؤرخ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، وتحديداً في جزئيه الثاني والثالث، وكتاب الحياة النيابية في العراق (١٩٢٥ – ١٩٤٦) وموقف جماعة الأهالي منها، لمؤلفهِ حسين جميل، وكتاب الصراع على السلطة في العراق الملكي، لِمؤلفهِ نزار توفيق سلطان حسو، هذا فضلاً عن استخدام المطبوعات الحكومية، والموسوعات التاريخية والسياسية. وفي الختام تم تعزيزَ البحث بالخاتمة والاستنتاجات.

المجالس النيابية العراقية في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٣٣

(مسوغات التشكيل و أسباب الحل)

أولاً – المحددات الدستورية لعمل مجلس النواب العراقي:

على إثر الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٧، تبين أنَّ العراق كان يفتقد إلى الأسس الضرورية لإقامة نظام دولة بالصيغة الحديثة المقترحة، إذ أنَّ الهيكل السياسي بأبعادهِ الحديثة المعروفة كان واجهة استقر خلفها مجتمع متخلف يعاني من انتشار الفقر والجهل وبعض التقاليد المناهضة لقيام أسس الدولة الحديثة وبناء أركانها العامة. وجاء إعلان الأمير فيصل الأول[١] ملكاً على العراق في الثالث والعشرين من آب ١٩٢١، خطوة أولية نحو إرساء نظام سياسي جديد، إذ أوعز الملك بتشكيل المجلس التأسيسي العراقي عام ١٩٢٢[٢]، لأجلِ إنجاز المهام الثلاثة التي أُسسَ من أجلها والمتمثلة بكل من: سن القانون الأساسي العراقي (الدستور)، وتشريع قانون انتخاب مجلس النواب، والمصادقة على المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٢٢[٣].

وقد صدرت الإرادة الملكية بافتتاح المجلس التأسيسي في السابع والعشرين من آذار ١٩٢٤، بعد أنَّ تمَ الانتهاء من انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي. وأشار الملك فيصل الأول في خطاب العرش الذي ألقاه في جلسة الافتتاح إلى المهام الرئيسة التي يجب أنَّ يقوم بها أعضاء المجلس، بأنَّ تكون أولى أولوياتهِ، المصادقة على المعاهدة (العراقية – البريطانية) لعام ١٩٢٢[٤]، ومن ثَمَ القيام سن لائحة القانون الأساسي العراقي (الدستور)[٥]، وتشريع قانون انتخاب مجلس النواب[٦]. وتُعد المهام الجديدة التي كُلفَ بها الملك فيصل الأول المجلس التأسيسي – مخالفة للأصول الدستورية المتعارف عليها – في تطبيق الأعراف والنظم

الدستورية. وقد كان ذلك الخرق نتيجةً للغوط السياسية التي مارستها الإدارة البريطانية على الملك فيصل الأول واجبارهِ على إبرامها والتصديق عليها من قبل المجلس التأسيسي الذي دعا الملك إلى عقدهِ لهذا الغرض(٧).

وبعد أنَّ أقرَ المجلس التأسيسي العراقي قانون انتخاب مجلس النواب في الثاني من آب ١٩٢٤، الذي تضمن اثنتان وخمسون مادة، قامت وزارة ياسين الهاشمي بنشرهِ في الجريدة الرسمية في الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٤، ليتم بموجبهِ انتخاب أول مجلس نيابي في العراق، إذ صدرت إرادة ملكية في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٢٤، حددت الخامس عشر من الشهر نفسه لبدأ العملية الانتخابية التي استكملت في الثالث والعشرين من حزيران ١٩٢٥(٨). ومن هنا أخذ تشكيل المجالس النيابية في العراق يجري تباعاً وبطريقة الانتخاب غير المباشر وعلى مرحلتين، إذ كان الأهالي ينتخبون ممثلين عنهم ليقوموا بدورهم باختيار أعضاء مجلس النواب من بين عدد الأعضاء من المرشحين(٩).

وللنظم البرلمانية هيئات سيادية ثلاث متمثلة بكل من: رئيس الدولة، والسلطة التنفيذية (الوزارة)، والسلطة التشريعية (البرلمان)، يقوم كل منهما في إداء مهام السلطة وفي تثبيت أركان الدولة. وأنَّ السلطة التشريعية منوطة بكل من مجلس الأمة والملك، وأما مجلس الأمة فهو مكون من مجلسي الأعيان والنواب، وتتمتع السلطة التشريعية بثلاثة حقوق: حق وضع القوانين، وحق التعديل، فضلاً عن حق الإلغاء(١٠).

وما يمكن أنَّ يشار إلى وقد ينتهي الأمر إلى تحقيق هيمنة رئيس الدولة، أو هيمنة الوزارة، أو هيمنة مجلس النواب. ففي النوع الأول، يبرز دور رئيس الدولة حينما يكون ذا شخصية قوية، غير قانع بالدور المقرر له دستورياً، فيعمد عند إذاً إلى تجاوزهِ وفرض هيمنتهِ على الهيئتين الأخرين. ومِما يساعده على تحقيق هذا الأمر، كونهُ منتخب انتخاباً شعبياً مباشراً، أو لأنهُ صاحب تاريخ وطني حافل، أو كونهِ ملكاً وارثاً لعرشهِ من جهة ما، فضلاً عن كون الحياة الحزبية ضعيفة أو منعدمة من جهة أخرى(١١).

أما هيمنة الوزارة، فأنها تتحقق في ظل وجود حزبين، إذ يتقاسم العمل السياسي حزبان قويان ومنظمان، فإذا فاز أحدهما في الانتخابات البرلمانية، فأن على رئيس الدولة أنَّ يكلف رئيسه بتأليف الوزارة، والتي تؤلف عادة من الأعضاء البارزين في الحزب الفائز، فتصبح الوزارة عندئذ، الهيئة المسيطرة في النظام، إذ أنَّ أعضاؤها هم الذين يقودون الحزب ويوجهون الأكثرية في البرلمان، وليس من المعقول أنَّ تخالف تلك الأكثرية زعماءها، وهذا ما سيحقق الاستقرار السياسي الذي مردهُ الانسجام القائم بين أعضاء الوزارة بحكم انتمائهم إلى حزب واحد، وللأكثرية التي يتمتع بها في البرلمان. وبذات الوقت، فأن ذلك الأمر سيضعف من دور رئيس الدولة في اختيار شخصية رئيس الوزراء(١٢).

والذي يجب التنويه عليه أنَّ هيمنة البرلمان تتحقق على الوزارة حينما تكون الأحزاب عديدة ومتناحرة، إذ سينجم عن ذلك عدم تمكن الأحزاب من الحصول على أكثرية مقاعد البرلمان، وبالتالي عجزِهِ عن تأليف وزارة متجانسة في عدد أعضائها، فيصار عندئذ إلى إقامة ائتلافات حزبية داخل قبة البرلمان، ومن ثَمَ تكوين وزارة ائتلافية غير متجانسة تخضع للتكتلات الحزبية داخل البرلمان. ونظراً لكون تلك التكتلات السياسية آنية وغير ثابتة، فأن الوزارة المنبثقة عنها ستتغير وتتبدل أيضاً تبعاً لتغيرها وتبدلها، وأنَّ أية وزارة من ذلك النوع سوف لن نستطيع مواجهة البرلمان مواجهة جدية، لكونها تضم ممثلين عديدين ومن أحزاب مؤتلفة[١٣].

وتم تقسيم العراق على ثلاث دوائر انتخابية، شمالية، ووسطى، وجنوبية، وعُدَ اللواء (المحافظة) دائرة انتخابية. وحدد الدستور العراقي عدد أعضاء مجلس النواب عند بداية تشكيلهِ بـ (٨٨) نائباً، إلا أنَّ تلك الأعداد كانت قد أخذت بالتزايد تبعاً للزيادات السكانية التي طرأت على نفوس العراق، إذ أصبح عدد النواب (١٠٨) نائباً عام ١٩٣٥. وكان النائب يُعد ممثلاً لعموم المناطق وليس لمنطقتهِ التمثيلية حصراً[١٤].

وبموجب الباب الثالث الذي خصصه القانون الأساسي العراقي للسلطة التشريعية، تم تحديد مدة الدورة النيابية بأربعة أعوام، في كل عام يُعقد اجتماع واحد، ومدة الاجتماع ستة أشهر. وفي كل دورة انتخابية كانت تعقد فيها اجتماعات نيابية عدة، قسمٌ منها كان يُعقد بصورة اعتيادية فيسمى بالاجتماع الاعتيادي، والقسم الآخر بصورة غير اعتيادية ويسمى بالاجتماع غير الاعتيادي، يطرح فيها أعضاء المجلس المسائل التي تهم الشأن الداخلي في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تناول جانب العلاقات الخارجية[١٥].

وتضمن الباب الثالث أيضاً عمل مجلس النواب يتكون بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألف نسمة من الذكور[١٦]. ويجتمع مجلس النواب أربعة اجتماعات عادية، لكل سنة اجتماع يبدأ في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات وبدعوة من الملك، وإذا لم يدع المجلس إلى ذلك الاجتماع فأنه يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور، ويبدأ عندئذ بعقد اجتماعهِ العادي على مدى أربعة أشهر، إلا إذا حل الملك المجلس قبل ختام تلك الدورة، أو إذا طالت مدة الاجتماع لأجلِ اتمام المهام الضرورية، على أنَّ لا تزيد تلك المدة عن ستة أشهر. وللمجلس أنَّ يؤجل عقد جلساتهِ من حين إلى آخر وفقاً لِنظامهِ الداخلي، وعلى المجلس أنَّ يؤجل عقد جلساتهِ أيضاً إذا أمر الملك بذلك على أنَّ لا تتجاوز ثلاث مرات في كل اجتماع إلى مدة لا تتجاوز الشهرين[١٧].

رأينا بعد أنَّ تم افتتاح المجلس التأسيسي العراقي، أنَّ الملك فيصل الأول كان قد قام بمخاطبة أعضاء المجلس المنتخبين، موجهاً أنظارهم إلى أهمية إنجاز المهام الثلاثة التي أوكلت إليهم، مؤكداً في أول الأمر على البت في المعاهدة العراقية – البريطانية لِعام ١٩٢٢، ومن ثَمَ القيام من بعد ذلك بسن الدستور العراقي، لأجلِ تأمين حقوق الأفراد والجماعات، فضلاً عن تشريع قانون انتخاب مجلس النواب، للبدء في ممارسة الحياة النيابية في العراق.

ثانياً – المجالس النيابة العراقية – مسوغات التشكيل و أسباب الحل (١٩٢٥– ١٩٣٣) :

تشكلت خلال المدة (١٩٢٥– ١٩٣٣) أربعة مجالس نيابية (دورات إنتخابية)، بدءاً من المجلس النيابي الأول الذي تشكل في السادس عشر من تموز١٩٢٥، وانتهاءً بالمجلس النيابي الرابع الذي تشكلَ في الثامن من آذار ١٩٣٣. وقد تشكلت تلك المجالس أبان تولى الملك فيصل الأول حكم العراق أثناء تلك المدة. وكان لتلك المجالس النيابية المسوغات اللازمة عند تشكيلها، ومن ثَمَ الأسباب الموجبة عند الشروع بحلها أيضاً. وهذا ما سنراه في سياق الحديث اللاحق عن تلك المجالس.

– المجلس النيابي الأول – الدورة النيابية الأولى (١٦ تموز ١٩٢٥ – ٢٨ أيلول ١٩٢٨):

ولما كانت وزارة ياسين الهاشمي الأولى قد اتمت انتخاب أعضاء المجلس النيابي الأول في الثامن من حزيران ١٩٢٥، قبل أنَّ تستقيل في الحادي والعشرين من حزيران ١٩٢٥، استصدرت وزارة عبد المحسن السعدون[١٨] ، إرادة ملكية بافتتاح المجلس وعقد اجتماع غير اعتيادي في السادس عشر من تموز ١٩٢٥، وفيه تم انتخاب رشيد عالي الكيلاني رئيساً لذلك المجلس[١٩].

انفض الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٥، بعد أنَّ عقد في ذلك الاجتماع (٤٦) جلسة، ومن ثم عقد المجلس اجتماعه الاعتيادي الأول في الأول من كانون الأول ١٩٢٥. وفي جلسة الثامن من مايس ١٩٢٦، حصلت مشادة كلامية بين رئيس مجلس النواب رشيد عالي الكيلاني[٢٠] وصبيح نشأت[٢١] وزير المالية، استقال على إثرها رشيد عالي الكيلاني، فتم انتخاب وزير الداخلية حكمت سليمان[٢٢] رئيساً جديداً لمجلس النواب. وحينما عقدَ مجلس النواب اجتماعه الاعتيادي الثاني في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٦، رشحت الوزارة من جديد حكمت سليمان لرئاسة مجلس النواب، ومن جانبهِ رَشَّحَ رشيد عالي الكيلاني نفسه لهذا المنصب أيضاً، وكانت النتيجة أنَّ فاز رشيد عالي الكيلاني برئاسة المجلس، بعد أنَّ حصل على (٤٤) صوتاً مقابل (٣٤) صوتاً لحكمت سليمان. وقد أنهى ذلك الاجتماع في الثلاثين من نيسان ١٩٢٧، بعد أنَّ مُدد مرتين مدة شهر كامل، بعد أنَّ عقد فيه (٥٤) جلسة.

ولما كان لدى الوزارة عددٍ من اللوائح القانونية التي تتطلب تشريعاً مستعجلاً، صدرت الإرادة الملكية بدعوة مجلس النواب إلى عَقد اجتماع غير اعتيادي جديد في الثالث من أيار ١٩٢٧. وقد انتهت مدة ذلك الاجتماع في الثامن من حزيران من العام نفسه بعد أنَّ عقد (٢٤) جلسة[٢٣]. ومن ثَمَ عَقدَ مجلس النواب اجتماعه الاعتيادي الثالث من دورتهِ الأولى في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٧[٢٤].

لقد عَدَّ عبد المحسن السعدون أنَّ نتيجة انتخاب رشيد عالي الكيلاني دون مرشح الوزارة حكمت سليمان رئيساً لمجلس النواب بمثابة عدم ثقة بوزارتهِ من قبل محلس النواب، فقدمَ استقالتهِ في يوم الانتخاب، في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٦[٢٥]. وبعد أنَّ استقالت وزارة عبد المحسن السعدون الثانية على إثر تلك الانتخابات، كلف الملك عبد المحسن السعدون بتشكيل الوزارة من جديد، إلا أنه كان قد أشترط لقبول ذلك التكليف الموافقة على حل مجلس النواب القائم الذي خذلهُ، والشروع في انتخاب مجلس نيابي جديد، ولما لم يقر الملك ذلك الشرط، قامَ بتكَلَّيفَ جعفر العسكري[٢٦]، تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها في الحادي والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه. ولغرض إشغال مقعد رئاسة مجلس النواب بعد أنَّ عُينَ رشيد عالي الكيلاني وزيراً للداخلية في تلك الوزارة، تم انتخاب عبد المحسن السعدون رئيساً لذلك المجلس[٢٧].

لم تطلب وزارة جعفر العسكري حل مجلس النواب القائم حتى استقالت في الثامن من كانون الثاني ١٩٢٨، فكلف الملك فيصل الأول في اليوم نفسه، عبد المحسن السعدون بتشكيل الوزارة الجديدة، إلا أنَّ عبد المحسن السعدون كان قد اشترط من جديد لأجلِ القبول بهذا التكليف، الحصول على الموافقة المسبقة بحل مجلس النواب القائم. وقد وافق الملك فيصل الأول على الطلب وفي إجراء الانتخابات النيابية الجديدة، فألف عبد المحسن السعدون وزارته الثالثة في الرابع عشر من كانون الثاني من العام نفسه [٢٨].

مِما تقدم، تبين لنا أنهُ بعد أنَّ تم إقرار قانون انتخاب مجلس النواب، تم تكليف ياسين الهاشمي بتشكيل الوزارة وإجراء الانتخابات النيابية، لأجلِ إقامة أول مجلس نيابي في العراق. وبعد أنَّ أنجزت الوزارة تلك الانتخابات، صدرت الإرادة الملكية بافتتاح مجلس النواب في السادس عشر من تموز ١٩٢٥، بعد أنَّ كُلِّفَ عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة الثانية. وكان هذا مُسوغاً لتشكيل أول مجلس نيابي في العراق. وحينما كُلِّفَ عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة الثالثة على إثر استقالة وزارة جعفر العسكري، اشترط عبد المحسن السعدون على الملك فيصل الأول حل مجلس النواب القائم واستبدالهِ بمجلس نيابي آخر جديد، بعد أنَّ رفضَ مرشح وزارتهِ السابقة حكمت سليمان رئيساً لذلك المجلس، وهذا السبب بحد ذاتهِ يُعد مسوغاً قانونياً لحل مجلس النواب الأول.

- المجلس النيابي الثاني - الدورة النيابية الثانية (١٩مايس ١٩٢٨ - ١تموز ١٩٣٠) :

حصلت وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة التي تشكلت في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٢٨، على الإرادة الملكية بحل مجلس النواب الأول في الثامن عشر من الشهر نفسه. وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه أيضاً، طلبت وزارة الداخلية من متصرفي الألوية (المحافظات)، الاستعداد للشروع في إجراء الانتخابات النيابية الجديدة[٢٩]. وفي التاسع من أيار ١٩٢٨ تم انتخاب المجلس النيابي الثاني برئاسة عبد العزيز القصاب[٣٠]. وفي الثالث عشر من الشهر نفسه صدرت الإرادة الملكية بدعوة أعضاء مجلس النواب إلى عقد اجتماع غير اعتيادي، استمر حتى الثامن والعشرين من أيلول ١٩٢٨، عقد في ذلك الاجتماع (٥١) جلسة[٣١]، ولما حل اليوم الأول من تشرين الثاني من العام نفسه، دُعيَّ مجلس النواب إلى عقد الاجتماع الاعتيادي الأول، الذي استمر في عقد جلساتهِ النيابية حتى الرابع من حزيران ١٩٢٩، بعد أنَّ عَقدَ (٦٠) جلسة، وفيهِ جَدَّدَ أعضاء مجلس النواب انتخاب عبد العزيز القصاب رئيساً لهُ[٣٢].

وفي العشرين من كانون الثاني ١٩٢٩ قَدَّمَ عبد المحسن السعدون استقالة وزارتهِ الثالثة لأسباب تتعلق بمفاوضاتها مع ممثلي الحكومة البريطانية حول تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بمعاهدة عام ١٩٢٢[٣٣]، فَكُلِّفَ توفيق السويدي[٣٤] بتشكيل الوزارة الجديدة في الثامن من نيسان ١٩٢٩، التي كان أغلب أعضائها من المنتمين إلى حزب التقدم، فاستقالت هي الأخرى في الخامس والعشرين من آب ١٩٢٨[٣٥]، فكُلِّفَ من جديد عبد المحسن السعدون بتشكيل الوزارة الرابعة في التاسع عشر من أيلول ١٩٢٩، إلا أنهُ قام بإنهاء حياتهِ منتحراً في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٢٩، فتم تكليف ناجي السويدي[٣٦] بتشكيل الوزارة الجديدة في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٢٩، إلا أنها قدمت استقالتها هي الأخرى في التاسع من آذار ١٩٣٠، لأسباب تتعلق بالعلاقات العراقية - البريطانية، ولأن الملك فيصل الأول كان قد أوقفَ عدداً من قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بتخمينات الميزانية، مِما أدى ذلك إلى تأخير عرضها على مجلس الأمة، بالرغم من انقضاء مدة اجتماع المجلس الحالي وشطراً من مدة التمديد[٣٧].

خلفت وزارة ناجي السويدي المستقيلة وزارة جديدة ألفَّها نوري السعيد[٣٨] في الثالث والعشرين من آذار ١٩٣٠، وكانت المهمة الأساسية التي كُلفت بها تلك الوزارة، القيام بعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا تحل محل معاهدة عام ١٩٢٢. وقد تضمن الكتاب الذي رفعه نوري السعيد إلى الملك، المطالبة بحل مجلس النواب القائم، وتشكيل مجلس نيابي جديد يكون مؤيداً لوزارتهِ، فكان له ما أراد[٣٩].

وتجدر الاشارة إلى أنَّ مجلس النواب كان قد شَرعَ في عقد جلساتهِ النيابية خلال الاجتماع الاعتيادي الثاني في الثاني من تشرين الثاني ١٩٢٩. وفي التاسع عشر من شباط ١٩٣٠ استصدرت وزارة ناجي

السويدي، إرادة ملكية بتمديد أجلِ ذلك الاجتماع لشهرين قادمين، لأجلِ إتمام الأعمال المثبتة في جدول أعمال المجلس. وحينما شَكَّلَ نوري السعيد وزارتهِ الأولى في الثالث والعشرين من آذار ١٩٣٠، أدركَ أنهُ لن يستطيع مواجهة المجلس القائم بأكثريتهِ التقدمية، لِذا فقد بادرَ أولاً إلى تأجيل عقد جلساتهِ ومن ثَمَ عَمدَ إلى حلهِ لاحقاً، بحجة استفتاء مجلس الأمة على المعاهدة الجديدة، فقامت وزارتهِ باستصدار إرادة ملكية في إنهاء مدة التمديد في الرابع والعشرين من آذار ١٩٣٠، بحجة وجود أشغال مستعجلة تخص تأليف الوزارة الجديدة، وقام أيضاً بتأسيس حزبٍ برلماني باسم حزب العهد العراقي في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٣٠، لأجلِ مساندة وتأييد أعمال وزارتهِ(٤٠) .

وكما رأينا، فقد جاء تشكيل المجلس النيابي الثاني بطلب من عبد المحسن السعدون حينما كُلِّفَ بتشكيل الوزارة الثالثة، على إثرَ رفض أعضاء المجلس النيابي الأول الموافقة على ترشيح ممثل الوزارة حكمت سليمان واختيار رشيد عالي الكيلاني بديلاً عنه، فكان ذلك مُسوغاً لتشكيل المجلس النيابي الثاني. في حين جاء حل مجلس النواب الثاني بطلب من نوري السعيد على إثر تكليفهِ بتشكيل الوزارة الأولى، بحجة إقدام العراق على عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، التي من خلالها يمكن ادخال العراق في عصبة الأمم، وهذا لا يتحقق إلا بتشكيل مجلس نيابي جديد، فضلاً عن قيام نوري السعيد بتأليف حزب سياسي لأجلِ الحصول على الغالبية المريحة التي ستسهل تمرير تلك المعاهدة والمصادقة عليها، وفي مساندة أعمال الوزارة.

- المجلس النيابي الثالث - الدورة النيابية الثالثة (١ تشرين الثاني ١٩٣٠ - ٥ تشرين الثاني ١٩٣٢):

كان قد تقرر بأن يكون موعد الشروع في إجراء الانتخابات العامة للمجلس النيابي الجديد في العاشر من تموز ١٩٣٠، لِذا فقد أبرقت وزارة الداخلية إلى متصرفي الألوية أنَّ يشرعوا في تهيئة المراسيم اللازمة لإجراء هذهِ الانتخابات على أن تنتهي في العاشر من أيلول، أي خلال شهرين(٤١). وبعد أنَّ أُجريت انتخابات المنتخبين الثانويين في معظم الألوية العراقية، تم تعيين العشرين من تشرين الأول ١٩٣٠ موعداً لانتخاب أعضاء مجلس النواب. وابتداءً من العاشر من الشهر نفسه، تقلد رئيس الوزراء نوري السعيد فضلاً عن منصبهِ منصب وزير الداخلية بالوكالة، ليدير دفة الانتخابات بنفسهِ، بعد أنَّ أعلن المعارضون أسماء مرشحيهم، وبعد أنَّ قرروا أيضاً مزاحمة الحكومة التي سيقودها نوري السعيد في عدد الكراسي النيابية التي يرومون الحصول عليها، فقام نوري السعيد بالتمهيد لتلكَ الانتخابات من أجلِ الحصول على أكبر عدد من

النواب المؤيدين لوزارتهِ وللأعمال التي تنوي إنجازها، فبادرَ لأجلِ اتمام تلك المهمة إلى تعيين مَن يعتمد عليهم لإدارة دفة الانتخابات وبما يصبو إليهِ[٤٢].

افتتح المجلس النيابي الجديد في دورتهِ الانتخابية الثالثة، جلسات اجتماعهِ الإعتيادي الأول في الأول من تشرين الثاني ١٩٣٠، وقد أُجِّلَ هذا الاجتماع لمدة (٢١) يوماً، بدءاً من السابع من شباط ١٩٣١ ثم إستأنف عمله النيابي في الثامن والعشرين من الشهر نفسه. وفي الثامن عشر من أيار من العام نفسه، صدرت الإرادة الملكية بفض اجتماعات مجلس النواب بعد أنَّ عقد (٦٧) جلسة خلال ذلك الاجتماع الذي دام ستة أشهر. ولأجلِ تمشية عددٍ من اللوائح القانونية المستعجلة، صدرت الإرادة الملكية الجديدة في الثالث والعشرين من أيار، بدعوة مجلس النواب إلى عقد اجتماع فوق العادة (غير اعتيادي). وقد أنجز المجلس خلال ذلك الاجتماع الأعمال المستعجلة خلال عشرة أيام فقط، فصدرت حينها الإرادة الملكية في الثاني من حزيران ١٩٣١ بإنهاء ذلك الإجتماع[٤٣]. وفي الأول من تشرين الثاني ١٩٣١، جرت حفلة افتتاح مجلس النواب للبدء في عقد جلسات الاجتماع الإعتيادي الثاني [٤٤].

كانت المادة الرئيسة التي تضمنها منهاج وزارة نوري السعيد الثانية التي تشكلت في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٣١، السعي في إدخال العراق عضواً في عصبة الأمم[٤٥]، وبعد أنَّ تم هذا القبول في الثالث من تشرين الأول ١٩٣٢، على إثر عقد معاهدة عام ١٩٣٠[٤٦]، تقدم نوري السعيد بكتاب استقالة وزارتهِ إلى الملك فيصل الأول في السابع والعشرين من الشهر نفسه[٤٧]. وفي الأول من تشرين الثاني من العام نفسه جاء موعد افتتاح مجلس النواب في اجتماعهِ الثالث من دورتهِ الانتخابية الثالثة، فأعربت السفارة البريطانية في العراق عن رغبتها في أنَّ يتم هذا الافتتاح على يد وزارة نوري السعيد الثانية المستقيلة، ليعرض فيه نوري السعيد نتائج الأعمال الكبيرة التي أنجزتها وزارتهِ، ومنها دخول العراق عضواً في عصبة الأمم، وفي حينهِ لم تكن الوزارة الجديدة قد تشكلت[٤٨].

لقد كان الملك فيصل الأول يتبع سياسة خاصة في حفظ التوازن بين السياسيين العراقيين القائمين على الحكم في العراق، وبين الطبقة السياسية المعارضة فيه، فكان يُقرب أقطاب المعارضة حيناً، ويبعدهم حيناً آخر. وقد لاحظ أنَّ وزارتي نوري السعيد الأولى والثانية قد تعرضتا إلى الانتقادات القاسية والطعون اللاذعة، فرأى أنه لا بد من إجراء تعديلات جديدة في سياسة الدولة، بعدما انتهت مهمة نوري السعيد بدخول العراق في عصبة الأمم، لأجلِ إشعار الرأي العام السياسي والشعبي أنَّ العراق قد انتقل من عهد إلى عهد،

لا سيما وأنَّ نوري السعيد كان قد أصابهُ الغرور السياسي، إذ أصبح يرى نفسه أنهُ هو الشخص الوحيد الذي يمكنهُ إدارة دفة الحكم في العراق دون غيرهِ من الساسة العراقيين الآخرين[٤٩].

وبعد أنَّ قَدَّمَ نوري السعيد استقالة وزارتهِ الثانية في السابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٣٢ على إثر دخول العراق في عصبة الأمم، وبعد أنَّ صادق مجلس النواب بأغلبية الأصوات على معاهدة عام ١٩٣٠[٥٠] في جلسة السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٣٠، كَلَّفَ الملك فيصل الأول ناجي شوكت[٥١] بتشكيل الوزارة، كي تتولى حل المجلس النيابي القائم، ومن ثُمَ تشرع في انتخاب مجلس نيابي جديد، تمثل فيهِ جميع الأحزاب السياسية العراقية[٥٢].

كان نوري السعيد قد قام بجمع أعضاء مجلس النواب، لأجلِ اسناد سياسة وزارتيهِ الأولى والثانية والسير بالبلاد وفق الخطط التي رسمها في منهاجهِ السياسي، إلا أنه قدم استقالة وزارته الثانية بعد دخول العراق في عصبة الأمم، لتحل محلها وزارة جديدة ألفها ناجي شوكت، كان لابد من حل مجلس النواب القائم، والشروع في إجراء انتخاب مجلس نيابي جديد، تتمثل فيهِ إرادة البلاد السياسية تمثيلاً جديداً، لا سيما وأنَّ الملك فيصل الأول كان يرغب في الحد من النفوذ والهوس السياسي الذي أصبح طاغياً لدى نوري السعيد. وحينما علمَ نوري السعيد بعزم الوزارة الجديدة على حل المجلس النيابي القائم، أدرك ما تنطوي عليهِ هذهِ اللعبة، فقام وقصد بنفسهِ مجلس الوزراء، عارضاً على ناجي شوكت، استعدادهِ لأجلِ وضع الأكثرية النيابية المتمثلة في حزب العهد تحت تصرف وزارتهِ، على أنَّ يبقى المجلس قائماً فلا يُمس بالحل، إلا أنَّ فكرة الحل كانت قد تقررت وبموافقة الملك فيصل الأول[٥٣].

ولما فشل نوري السعيد في إقناع ناجي شوكت بالإبقاء على مجلس النواب، أراد من جانبهِ عرقلة تنفيذ الإرادة الملكية القاضية بحلهِ عن طريق الإخلال بنصاب الاجتماع، إذ لم يحضر نواب حزب العهد الجلسة التي يراد فيها تنفيذ الإرادة الملكية بالتصويت على حل مجلس النواب القائم، على الرغم من انتظار رئيس مجلس النواب حضورهم لِمدة ساعتين، ودعوتهم إلى وجوب تلقيها وسماعها مراراً، الأمر الذي اضطر فيهِه وزير العدلية جميل الوادي[٥٤] إلى إلقاء مضمون الارادة الملكية على ثلاثة عشر نائباً فقط من الذين حضروا جلسة البرلمان [٥٥].

مِما تقدم، كان نوري السعيد قد حصل على موافقة الملك فيصل الأول في حل المجلس النيابي الثاني لأجلِ إسناد سياسة وزارتيهِ الأولى والثانية وتحديداً في تمرير المعاهدة الجديدة لعام ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا، لأجلِ إدخال العراق عضواً في عصبة الأمم. فلما أسفرت سياستهِ عن تحقيق وإنجاز هاتين المهمتين، كان لزاماً عليه أنَّ يقدم استقالة وزارتهِ الثانية على الرغم من وجود الأكثرية النيابية من حزب العهد

الوطني المؤيدة لوزارتهِ. وبعد أنَّ عُهِّدَ إلى ناجي شوكت بتشكيل الوزارة الجديدة، كان لابد من حل مجلس النواب القائم (الثالث) والشروع في إجراء انتخابات نيابية جديدة، تتمثل فيها إرادة الوزارة الجديدة، لا سيما وأنَّ الملك فيصل الأول كان يرغب رغبة ملحة في تقييد صلاحيات نوري السعيد والحد من نفوذهِ وهوسهِ السياسي، وحينما شعر نوري السعيد بعزم وإصرار الوزارة الجديدة على حل مجلس النواب القائم، أدرك ما تنطوي عليهِ اللعبة السياسية، قام وقصد مجلس الوزراء بنفسهِ، عارضاً على ناجي شوكت استعدادهِ لوضع الأكثرية النيابية المتمثلة بحزب العهد الوطني تحت تصرفهِ، على أنَّ يبقى ذلك المجلس قائماً ولا يُمس بالحل، إلا أنَّ فكرة الحل كانت قد تقررت بعد صدور الإرادة الملكية. وكان سبب حل المجلس النيابي الثالث مُسوغاً لأجلِ تشكيل المجلس النيابي الرابع.

- المجلس النيابي الرابع – الدورة النيابية الرابعة (٨ آذار ١٩٣٣ – ٤ أيلول ١٩٣٤):

بموجب المادة ال (٤٠) من القانون الأساسي العراقي: "**إذا حُلَ مجلس النواب يجب أنَّ يُبدأ بإجراء الانتخابات النيابية مُجدداً، ويدعى المجلس الجديد إلى الاجتماع بصورة غير اعتيادية في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ الحل**[٥٦].

وبالاستناد إلى الإرادة الملكية التي صدرت في الثامن من تشرين الثاني ١٩٣٢ القاضية بحل مجلس النواب القائم الذي جاءت بهِ وزارة نوري السعيد الأولى، أصدرت وزارة الداخلية أوامرها إلى متصرفي الألوية العراقية بالشروع في إجراء الانتخابات النيابية لتشكيل المجلس النيابي الجديد في دورتهِ النيابية الرابعة في العاشر من كانون الأول ١٩٣٢[٥٧].

وبعد أنَّ اكتملت الانتخابات النيابية، صدرت الإرادة الملكية في الثامن من آذار ١٩٣٣، بدعوة المجلس النيابي الجديد إلى عقد اجتماع غير اعتيادي، فاجتمع المجلس في ذلك اليوم وانتخاب جميل المدفعي[٥٨] رئيساً للمجلس[٥٩]. وخلال تلك الانتخابات النيابية لم يَقُّم ناجي شوكت بتأليف حزب سياسي لا قبل إجراء الانتخابات ولا بعدها، وإنما قامَ بتأليفَ كتلة نيابية سميت بـ (الكتلة البرلمانية)، وكان عددها (٧٢) نائباً[٦٠].

وكان رئيس الوزراء ناجي شوكت قد تعهد للملك فيصل الأول بإجراء تعديلات أساسية على أعضاء وزارته بعد أنَّ يتم انتخاب مجلس النواب الجديد، فلما أنجزت الوزارة الانتخابات، أعرب الملك فيصل الأول عن رغبتهِ في أنَّ يتم اشراك كل من: ياسين الهاشمي، وحكمت سليمان، ورستم حيدر[٦١]، ونوري السعيد،

قبل أنَّ يلتئم مجلس النواب الجديد، لتستطيع الوزارة مجابهة المجلس النيابي الجديد بعناصر مشهودٌ لها بالكفاءةِ وبُعد النَّظر، فرد ناجي شوكت على مقترح الملك فيصل الأول، أنهُ يرى أنَّ يفسح المجال أمام جلالتهِ لتكوين وزارة جديدة تُحقق رغباتهِ السامية، فأجابهُ الملك أنهُ لا يرى رئيساً صالحاً للوزارة في الوقت الحالي سوى أحد شخصين: ناجي شوكت أو رشيد عالي الكيلاني، فأنَّ أصرَّ الأول على التخلي عن المسؤولية، فلا مناص من أنَّ يكون وزيراً للداخلية في وزارة يؤلفها الثاني[٦٢].

ولا شك في أنَّ الملك فيصل الأول كان وراء الحملة القاسية التي شنها المعارضون من حزب الاخاء الوطني ضد وزارة ناجي شوكت في مجلس النواب، فلم يرى ناجي شوكت من بُد سوى التخلي عن رئاسة الوزارة، فضلاً عن أنهُ كان قد رفض التعاون مع وزارة يؤلفها الاخائيون، فرفع إلى الملك فيصل الأول كتاب استقالة وزارتهِ في الثامن من آذار ١٩٣٣[٦٣]. فتم تأليف الوزارة الجديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني، التي في عهدها توفي الملك فيصل الأول في مدينة برن السويسرية في الثامن من أيلول ١٩٣٣، فانتقل العرش إلى ولي العهد الأمير غازي[٦٤]، فكُلِّفَ رشيد عالي الكيلاني من جديد بتشكيل الوزارة ومن الأعضاء أنفسهم[٦٥].

وعملاً بأحكام القانون الأساسي العراقي، صدرت الإرادة الملكية بدعوة مجلس النواب إلى عقد اجتماع غير اعتيادي في الحادي عشر من أيلول ١٩٣٣، لإجراء مراسيم إداء اليمين القانوني من قبل الملك غازي، التي نص عليها القانون الأساسي العراقي في المادة (٢١)[٦٦].

الوزارة الجديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني لم تلق معارضة عند تشكيلها في مجلس النواب، فضلاً عن أنَّ المجلس لم يمتنع عن التصديق على أي من مشروعات قوانينها، أو أنَّ يوجدَّ لها صعوبات أثناء عملها، إلا أنَّ رشيد عالي الكيلاني طالب الملك غازي بالموافقة على حل مجلس النواب القائم، وإجراء انتخابات جديدة[٦٧]، بحجة أنَّ الظروف العصيبة التي تجتازها المملكة بعد وفاة الملك فيصل، تتطلب مؤازرة فعلية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إلا أنَّ السفير البريطاني حَذَّرَ الملك غازي من إجراء انتخابات جديدة، لئلا تبتعد عن مجلس النواب العناصر الحكومية ويزداد معها نفوذ الإخائيين. وفي الوقت نفسه خاطب الأمير عبد الله من عَمَّان الملك غازي، قائلاً: "**إنَّ عليك أنَّ لا تحل مجلس النواب تحت أي ظرفٍ كان، وإلا ستظهر الحاجة إلى إعادة الانتخابات وعندها ستواجه الصراعات الحزبية**"[٦٨].

الملك غازي قَبلَ أنَّ يرفض طلب حل مجلس النواب، كان قد اجتمع بأعضاء الوزارة، وألمحَ إلى أنهُ قد تأكد لديهِ أنَّ المجلس النيابي لم يظهر منه ما يدل على عدم تأييدهِ لأعمال الوزارة، ومن هنا كان على الوزارة إما أنَّ تنسحب من الحكم أو أنَّ تنزل عند رأي الملك في رفض طلب حل مجلس النواب، فاختارت

الاستقالة سبيلاً للتخلص من المأزق الذي وقعت فيه. وحينما كُلِّفَ علي جودت الأيوبي[٦٩] بتشكيل الوزارة الجديدة في السابع والعشرين من آب ١٩٣٤، استحصل على موافقة الملك غازي بحل مجلس النواب القائم في الرابع من أيلول من العام نفسه[٧٠].

مِما تقدم، رأينا أنه بعد أنَّ تم حل مجلس النواب الثالث، كان حلهِ مُسوغاً من أجلِ تشكيل المجلس النيابي الرابع، بطلب من قبل ناجي شوكت، حينما كُلِّفَ بتشكيل الوزارة وبموافقة الملك فيصل الأول، إلا أنهُ حينما كُلِّفَ رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الوزارة، رَفضَ الملك غازي طلبهِ بحل مجلس النواب الرابع، وكان ذلك بإشارة من السفير البريطاني في العراق والأمير عبد الله في الأردن، خوفاً من حدوث الصراعات السياسية في العراق وتحديد من قبل الإخائيين، في حين رأينا أنَّ الملك غازي كان قد وافق على حل المجلس الرابع المذكور، حينما طالبهُ بذلك علي جودت الأيوبي، بعد أن كُلِّفَ بتشكيل الوزارة الجديد، وبهذا سَيُعَّدَ حل ذلك المجلس بمثابة مُسوغ لأجلِ تشكيل المجلس النيابي اللاحق (الخامس).

الخاتمة و الاستنتاجات

١- بعد تشكيل المجلس التأسيسي العراقي، تم إقرار قانون انتخاب مجلس النواب العراقي، ومن هنا أخذت المجالس النيابة العراقية تترى بتشكيلاتها الانتخابية اللاحقه أثناء المدة (١٩٢٥ – ١٩٣٣).

٢- النظام البرلماني كان قائماً على أساس وجود هيئات سياسية ثلاث، تسهم مجتمعة في ممارسة السلطة، متمثلة أولاً برئيس الدولة، وثانياً بالوزارة (السلطة التنفيذية)، ومن ثَمَ البرلمان (السلطة التشريعية).

٣- النظام البرلماني في العراق، كان مبنياً على العلاقة المتدرجة في التبعية بين الهيئات السياسية الثلاث، مجلس نواب مسؤول أمام الوزارة، ووزارة مسؤولة أمام الملك، الذي ركز جميع السلطات بين يديه.

٤- النظام البرلماني من المفترض أنَّ يقوم على أساس سيادة البرلمان، إلا أنَّ الأمر لم يكن كذلك في العراق، فقد كان مجلس النواب أضعف من أنَّ يقف أمام السلطة التنفيذية.

٥- مجلس النواب كان عاجزاً عن تحريك المسؤولية القانونية أمام الوزارة، وهذا ما رأيناه في المجالس النيابية الأربعة التي تشكلت أثناء المدة (١٩٢٥ – ١٩٣٣).

٦- الأعضاء المعارضون في المجالس النيابية التي تشكلت أثناء تلك المدة، لم يكونوا من نوع واحد، وليس لهم أسلوب محدد في المعارضة، فضلاً عن أنَّ أهدافهم السياسية هي الأخرى لم تكن في اتجاه واحدة.

٧- عمدَ عددٌ من الساسة العراقيين إلى تأليف الأحزاب السياسية (النيابية)، وهذا ما تمثل بحزب التقدم الذي أسسهُ عبد المحسن السعدون، وحزب الشعب الذي ألفهُ ياسين الهاشمي، لأجلِ القيام بتأييد عمل منهاج

الوزارات التي كلفوا بتشكيلها أبان تلك المدة، مع الإشارة إلى أنَّ كلا الحزبين كانا يسيران في منهاج سياسي واحد متشابه بالغرض.

الهوامش

١- فيصل الأول: (١٨٨٣- ١٩٣٣) ولد في الطائف وهو أحد أبناء الشريف حسين بن علي، أنتخب نائباً في مجلس المبعوثان العثماني عام ١٩١٢، ثم شارك في الثورة العربية ضد القوات العثمانية عام ١٩١٦. نودي به ملكاً على سوريا عام ١٩٢٠، إلا أنه أزيح عن منصبه بعد احتلال فرنسا لسوريا، ومن ثم تم تتويجه من قبل الإدارة البريطانية ملكاً على العراق عام ١٩٢١، توفي في سويسرا ودفن في بغداد ، ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٤٦١- ٤٦٢.

٢- لمعرفة تفاصيل تشكيل ومهام المجلس التأسيسي العراقي ، ينظر: محمد مظفر الأدهمي ، المجلس التأسيسي العراقي، مطبعة السعدون، بغداد ، ١٩٧٦؛ أمجد خضير رحيم محمد، المجلس التأسيسي العراقي والمهام المنوطة بهِ (١٩٢٢- ١٩٢٤) ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد (١١)، العدد (٤٣) ، الجزء (٢٢) ، ٢٠٢٠.

٣- نزار توفيق سلطان حسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي (دراسة تحليلية في الإدارة والسياسية) ، دار آفاق عربية، بغداد ، ١٩٨٤، ص ٤١.

٤- لمعرفة تفاصيل المعاهدة، ينظر: فاروق صالح العمر ، المعاهدات (العراقية – البريطانية) وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ – ١٩٤٨ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٢٧ – ٩١.

٥- كان الدستور العراقي مكوناً من مائة وثلاثة وعشرين مادة، وكانت موزعة على مقدمة وعشرة أبواب، وقد خُصصَ الباب الثالث للسلطة التشريعية. لمعرفة تفاصيل ذلك، ينظر: القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٤، ص ٣٠. وتجدر الإشارة هنا أنهُ على الرغم من مصادقة المجلس التأسيسي العراقي على لائحة القانون الأساسي، إلا أنَّ نشرها كان قد تأخر حتى الحادي والعشرين من آذار ١٩٢٥، وذلك بسبب الضغط البريطاني، لأجلِ الحصول على امتياز النفط في العراق، إذ أنَّ نشرهِ سوف يعني عدم شرعية ابرام ذلك الامتياز دون المصادقة عليه في مجلس النواب، علماً أنَّ التوقيع على امتياز النفط كان قد تم في الرابع عشر من آذار ١٩٢٥، ينظر: منذر الشاوي ، القانون الدستوري ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ٢٣٣.

٦- مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٢٤ ، ج ١ ، ص ٥ ؛ جريدة الاستقلال في ٢٧ آذار ١٩٢٤.

٧- عبد الزهرة الجوراني ،الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩ – ١٩٤٥ (دراسة تاريخية) ، دار الشؤون القافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٤، ص ١١- ١٢.

٨- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٦٣٢) في ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٤.

٩- قانون انتخاب مجلس النواب ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٤ ، المادة الثامنة ، ص ٣٠.

١٠- فائز عزيز أسعد ، انحراف النظام البرلماني في العراق ، مطبعة السندباد ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٢١ ؛ قانون انتخاب مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ٣٠.

١١- فائز عزيز أسعد ، المصدر السابق ، ص ٢٦.

١٢- المصدر نفسه ، ص ٢٨.

١٣- المصدر نفسه ، ص ٢٩.

١٤- قانون انتخاب النواب ، المصدر السابق ، ص ٣٠.

١٥- القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤ ، المادة (٣٢) ، ص ٣٢.

١٦- المصدر نفسه ، المادة (٣٦) ، ص ٣٣.

١٧- المصدر نفسه ، المادة (٣٩) ، ص ٣٤.

١٨- عبد المحسن السعدون (١٨٩٧- ١٩٢٩): ولد في لواء المنتفك، درس العسكرية في اسطنبول فتخرج ضابطاً، وبعد عودته إلى العراق تقلد مناصب وزارية عدة في الوزارات التي شكلها عبد الرحمن النقيب، ومن ثَمَ كلف بتشكيل أربع وزارات خلال المدة (١٩٢٢-١٩٢٩)، أقدمَ على الانتحار عام ١٩٢٩، بعد أنَّ ترك وصيته مسوغاً فيها سبب اقدامه على الانتحار، ينظر: مير البصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، رياض الريس للتأليف والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٦٧.

١٩- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ج ٢ ، ص ١٨.

٢٠- رشيد عالي الكيلاني: ولد في بغداد عام ١٨٩٢، أكمل دراسته الأولية في بغداد عام ١٩١١، ثم أكملَ دراسة الحقوق في اسطنبول عام ١٩١٥، وأصبح وزيراً للداخلية عام ١٩٢١، ثم كلف بتشكيل الوزارة الأولى عام ١٩٣٢، ورئيساً لحكومة الدفاع الوطني عام١٩٤١، ينظر: قيس جواد علي الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودورة في السياسة العراقية (١٨٩٢-١٩٦٥) ، شركة الحوراء ، بغداد ، ٢٠١١.

٢١- صبيح نشأت (١٨٨٣-١٩٢٩): درس العلوم العسكرية وعمل ضابطاً في الجيش العثماني، شغل مناصب وزارية عدة في الوزارات التي شكلها عبد الرحمن النقيب وعبد المحسن السعدون وجعفر العسكري، مرض وتوفي في اسطنبول، ينظر: حميد المطبعي ، موسوعة أعلام وعلماء العراق ، مؤسسة الزمان للصحافة والنشر ، بغداد ، ٢٠١١ ، ج ١ ، ص ٣٩٠.

٢٢- حكمت سليمان (١٨٨٩ - ١٩٦٤): ولد في بغداد، وبعد أن أنهى دراسة الإعدادية سافر إسطنبول وأكمل دراستهُ الجامعية، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى عاد إلى العراق فشغل عدة مناصب وزارية، منها وزيراً للمعارف عام ١٩٢٥، ووزيراً للعدلية عام ١٩٢٨، ثم وزيراً للداخلية في وزارة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٣٣، وكلف بتشكيل وزارتهِ الوحيدة في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٣٦على أثر انقلاب بكر صدقي، ترك السياسة بعد فشل

حركة مايس عام ١٩٤١، توفي ودفن في بغداد، ينظر: عكاب يوسف الركابي ، حكمت سليمان ودورهُ في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب – جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ ؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص٢٤١-٢٤٢.

٢٣- عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ٩٣ – ٩٤.

٢٤- المصدر نفسه ، ص ١١٧.

٢٥- حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق (١٩٢٥-١٩٤٦) وموقف جماعة الأهالي منها ، الأديب البغدادية ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١٣٢.

٢٦- جعفر العسكري (١٨٨٦- ١٩٣٦): ولد في بغداد، أصله من قرية عسكر في لواء كركوك، درس العسكرية في اسطنبول وتخرج ضابطاً، ثم شارك في الثورة العربية ضد الدولة العثمانية عام ١٩١٦، أصبح وزيراً للدفاع عام ١٩٢٠، ساهم بتأسيس الجيش العراقي، كلف بتشكيل وزارتين، تم قتله بأمر من بكر صدقي أثناء قيامه بالانقلاب العسكري عام ١٩٣٦، ينظر: علاء جاسم محمد ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٧.

٢٧- عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ١٤٧.

٢٨- حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ١٣٣.

٢٩- عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ – ١٧٠.

٣٠- عبد العزيز القصاب (١٨٨٢- ١٩٠٥): ولد في بغداد وهو من عائلة أصلها من الأنبار، أكمل دراسته في بغداد واسطنبول، وبعد عودته عمل في وظائف حكومية عدة، ومن ثم عين بمناصب وزارية عديدة، كما تسلم منصب رئاسة مجلس النواب لثلاث دورات، فضلاً عن انتخابه نائباً عن بغداد، ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٨٩.

٣١- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٦١٧) في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٨؛ عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ – ١٩٠.

٣٢- المصدر نفسه ، ص ٢٥٢.

٣٣- لمعرفة تفاصيل تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقة بمعاهدة عام ١٩٢٢، ينظر: عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، الرافدين ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٧٣ – ٩٥ ؛ فاروق صالح العمر ، المصدر السابق، ص ٢١٧- ٢٣٩.

٣٤- توفيق السويدي (١٨٩٢-١٩٦٨): ولد سليمان توفيق يوسف السويدي في بغداد، درس القانون في بغداد واسطنبول، وبعد عودته إلى بغداد عين في وظائف حكومية عدة، ثم استوزر في مناصب وزارية عديدة، وكلف بتشكيل ثلاث وزارات، وانتخب نائباً عن ألوية عراقية عدة، وبعد الاطاحة بالنظام الملكي اعتقل وحكم علية بالمؤبد،

ومن ثم أعفي عنه واطلق صراحه عام ١٩٦١، فأقام في بيروت منذ عام ١٩٦٢ حتى وفاته عام ١٩٦٨، فتم نقل جثمانه إلى بغداد فدفن فيها، ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٤٧-١٤٨.

٣٥- كان الملك فيصل الأول راغب بشكل كبير في تبديل وزارة توفيق السويدي بوزارة ثانية غيرها، ولا سيما بعد فضيحة التعرفة الكمركية، وعدم السماح لتوفيق السويدي بالسفر إلى خارج العراق على نفقة الدولة، فطلب الملك من رشيد عالي الكيلاني في أنَّ يبحث له عن سند قانوني يمكنه اجراء هذا التبديل، للتفاصيل أكثر، ينظر: عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ٢٥١- ٢٥٣.

٣٦- ناجي السويدي (١٨٨٢ - ١٩٤٩): ناجي إبراهيم ناجي يوسف نعمان السويدي، ولد في بغداد، وبعد أن أنهى دراسته الأولية، سافر وأكمل دراسته العالية في الحقوق في إسطنبول عام ١٩٠٥، تقلد مناصب عديدة في الدولة العثمانية، وبعد عودتهِ إلى العراق عين بمناصب وزارية عدة، وكلف بتشكيل الوزارة بعد انتحار عبد المحسن السعدون عام ١٩٢٩، انتخب عضواً في المجلس التأسيسي عن لواء بغداد عام ١٩٢٤، وانتخب نائباً في دورات نيابية عدة, توفي في بغداد، ينظر: سعيد شخير سوادي الهاشمي ، ناجي السويدي ودوره السياسي في العراق ، (١٨٨٢- ١٩٤٢) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد- جامعة بغداد ، ١٩٩٠؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٦١٣- ٦١٤.

٣٧- حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ١٣٦.

٣٨- نوري السعيد (١٨٨٨- ١٩٥٨) : محمد نوري بن سعيد أفندي، ولد في بغداد، درس العسكرية في بغداد ومن ثم في اسطنبول فتخرج ضابطاً في عام ١٩٠٦، شارك مع الشريف حسن حينما قامت الثورة العربية عام ١٩١٦، ثم عاد إلى بغداد عام ١٩٢١، فعين في مناصب وزارية عدة كما كلف بتشكل أربعة عشرة وزارة خلال العهد الملكي، تم قتله على إثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ينظر: مير البصري ، المصدر السابق ، ص ١٣٠.

٣٩- حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ١٣٦.

٤٠- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٣ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٩.

٤١- المصدر نفسه ، ٦٧.

٤٢- المصدر نفسه ، ص ٦٨.

٤٣- المصدر نفسه ، ص ١٣٩.

٤٤- المصدر نفسه ، ص ١٦٦.

٤٥- عصبة الأمم: تعد أول منظمة دولية تم تأسيسها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وكان مقرها في مدينة جنيف، وكانت تهدف إلى منع نشوب الحروب، وتسوية المنازعات الدولية، فضلاً عن الحد من انتشار الأسلحة العسكرية، تم حل مجلس العصبة على إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية وتشكيل منظمة الأمم المتحدة بديلاً عنها عام ١٩٤٦،

ينظر: آلن بالمر ، موسوعة التاريخ الحديث ، ترجمة: سوسن فيصل الساهر ويوسف محمد أمين ، دار المأمون للترجمة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ج ١ ، ص ٥٢.

٤٦- لمعرفة تفاصيل المعاهدة، ينظر: عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص ٢٠٥ – ٢٧٤؛ فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣ – ٣٤٦.

٤٧- عبد الرزاق الحسني ، ج ٣ ، ٢٠٥.

٤٨- المصدر نفسه ، ص ٢٠٧.

٤٩- المصدر نفسه ، ص ٢١١.

٥٠- حسين جميل ، المصدر السابق ، هامش ص ١٣٧.

٥١- ناجي شوكت (١٨٩٣-١٩٨٠): ولد وأكمل دراسته في بغداد، ومن ثم واصل دراسته العليا في اسطنبول، وبعد أنَّ عاد إلى العراق عام ١٩١٩، عين في وظائف حكومية عدة، ومن ثم تسلم مناصب وزارية عديدة، وكلف بتشكيل الوزارة لمرة واحدة فقط عام ١٩٣٢، فضلاً عن انتخابه لمرتين نائباً عن بغداد، توفي ودفن في بغداد، ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٦١٥.

٥٢- عبد الرزاق الحسني ، ج ٣ ، ص ٢١١.

٥٣- المصدر نفسه ، ص ٢١٤.

٥٤- جميل الوادي: ولد في بغداد عام ١٨٩١، درس الحقوق في اسطنبول وعمل هناك مدعياً عاماً، عاد إلى العراق في عام ١٩٢٠، فعين في مناصب قضائية عدة ، ثم وزيراً للعدلية في وزارة ناجي شوكت عام ١٩٣٢، وعين من بعد ذلك مديراً عاماً للبريد والبرق، ينظر: حميد المطبعي ، المصدر السابق ، ص ١٥٧.

٥٥- جريدة العالم العربي ، العدد (٢٦٥٩) في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٢.

٥٦- القانون الأساسي العراقي ، المصدر السابق ، المادة (٤٠) ، ص ٣٥.

٥٧- عبد الرزاق الحسني ، ج ٣ ، ٢٢٤.

٥٨- جميل المدفعي (١٨٠٩-١٩٥٨): جميل محمد عباس، ولد في لواء للموصل، درس العسكرية في بغداد واسطنبول فتخرج ضابطاً في سلاح المدفعية عام ١٩١١وبعد عودته تقلد وظائف عسكرية ومدنية عدة، منها مناصب وزارية عديدة، وما بين عامي ١٩٣٣و١٩٥٣ ألف سع وزارات، فضلاً عن انتخابه لرئاسة مجلسي النواب والأعيان، توفي في بغداد، ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٩٠.

٥٩- عبد الرزاق الحسني ، ج ٣ ، ص ٢٢٨.

٦٠- المصدر نفسه ، ص ٢٢٧.

٦١- رستم حيدر (١٨٩٨-١٩٤٠): ولد محمد رستم بن علي حيدر في بعلبك في لبنان، أكمل دراسته في جامعة السوربون في باريس، عمل مستشاراً للملك فيصل الأول حتى عام ١٩٢١، ثم عين رئيساً للديوان الملكي، اختاره نوري السعيد

وزيرا للمالية في الوزارتين اللتين شكلهما في عامي ١٩٣٨و١٩٣٩، قتل من قبل الشرطي حسين فوزي توفيق عام ١٩٤٠، ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧.

٦٢- عبد الرزاق الحسني ، ج ٣ ، ص ٢٣١.

٦٣- عبد الرزاق الحسني ، ج ٣ ، ص ٢٣٢.

٦٤- الأمير غازي (١٩١٢-١٩٣٩): ولد في مدينة مكة المكرمة، وهو الولد الوحيد للملك فيصل الأول، درس في كلية هارو البريطانية عام ١٩٢٦، ومن ثم عاد إلى العراق عام ١٩٢٨ والتحق بالمدرسة العسكرية فتخرج منها برتبة ضابط عام ١٩٣٢، ثم ارتقى العرش بسم غازي الأول بعد وفاة والده في الثامن من أيلول ١٩٣٣، كان ذا نفس وطني وقومي، وشديد الكره للبريطانيين، كما لم يكن على وفاق لا مع عبد الاله شقيق زوجته، ولا مع نوري السعيد، قتل عام ١٩٣٩ ولم يزل موضوع قتلهِ غامضاً حتى اليوم، ينظر: علاء جاسم محمد الحربي ، رجال العراق الملكي، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩-٢١.

٦٥- عبد الرزاق الحسني ، ج ٣ ، ص ٣٢٥.

٦٦- القانون الأساسي العراقي ، المصدر السابق ، ص ١٣.

٦٧- ذكر ناجي شوكت في مذكراته الآتي: "**أخذت الاتصالات والاجتماعات تتوالى بين رجال السياسة، وكل منهم يريد أنَّ يصبح صاحب الكلمة العليا والرأي المسموع. وأنتهز الاخائيون هذهِ الفرصة فحاولوا السيطرة على البلاد، فالملك لا يزال صبياً فيمكن استمالتهِ إلى جانبهم بيسر، والسلطة التنفيذية ما تزال في أيديهم ولم يبقى أمام طموحهم إلا السلطة التشريعية، فأرتأوا أنَّ يكون لهم الأكثرية المطلقة فيها، وهذا لا يتحقق إلا إذا استصدرت الوزارة إرادة ملكية بحل مجلس النواب ... ولم يكن بقية الساسة في غفلة من هذا الأمر، فتعددت الاجتماعات فيما بينهم واستطاعوا أنَّ يقنعوا الملك بسخافة حل مجلس النواب**". نقلاً عن: ناجي شوكت ، سيرة وذكريات – ثمانين عاماً (١٨٩٤ – ١٩٧٤) ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ج ١ ، ص ٢٤٤- ٢٤٥.

٦٨- نقلاً عن: عبد الرزاق الحسني ، ج ٣ ، ص ٣٣١.

٦٩- علي جودت الأيوبي (١٨٨٥-١٩٦٩): ولد في لواء الموصل واكمل فيها الابتدائية، ثم درس في الرشدية العسكرية في بغداد، عين في عدة مناصب وزارية، ورئيساً للديوان الملكي، وكلف بتشكيل الوزارة في الأعوام ١٩٣٤و١٩٤٩و١٩٥٧، عاش ردحاً من الزمن في بيروت بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ينظر: حميد المطبعي ، المصدر السابق ، ٥٥٦.

٧٠- عبد الرزاق الحسني ، ج ٣ ، ص ٣٣٢.

Source list

First - government publications:

1- The Iraqi Basic Law of 1925, Government Press, Baghdad, 1944, Article (32).
2- The House of Representatives Election Law, Government Press, Baghdad, 1924, Article Eight.
1-Memoirs of the Iraqi Constituent Assembly, Dar Al-Salam Press, Baghdad, 1924, Vol. 1.

Second - Arabic and Arabized books:

1- Alan Palmer, Encyclopedia of Modern History, translated by: Sawsan Faisal Al-Saher and Yusef Muhammad Amin, Dar Al-Ma'moon for Translation and Publishing, Baghdad, 1992, Part 1.
2- Hussein Jamil, Parliamentary life in Iraq (1925-1946) and the position of the people's group towards it, Al-Adeeb Al-Baghdadiyah, Baghdad, 1983.
3- Abd al-Razzaq al-Hassani, Iraq under the Treaties, Al-Rafidain, Beirut, 2013.
4- Abd al-Razzaq al-Hassani, History of the Iraqi Ministries, House of Cultural Affairs, Baghdad, 1988, Part 2.
5- Abd al-Razzaq al-Hassani, History of the Iraqi Ministries, House of Cultural Affairs, Baghdad, 1988, Part 3.
6- Alaa Jassem Muhammad, Jaafar al-Askari and his political and military role in the history of Iraq until 1936, Arab Vigilance Library, Baghdad.
7- Alaa Jassim Muhammad Al-Harbi, Royal Iraq Men, Dar Al-Hikma, London, 2004.
8- Farouk Saleh Al-Omar, Treaties (Iraqi-British) and their Impact on Domestic Politics 1922-1948, Al-Hurriya Press House, Baghdad, 1977.
9- Fayez Aziz Asaad, The Deviation of the Parliamentary System in Iraq, Sinbad Press, Baghdad, 1984, p. 21; House of Representatives Election Act.
10- Qais Jawad Ali Al-Ghariri, Rashid Ali Al-Kilani and a course in Iraqi politics (1892-1965), Al-Hawraa Company, Baghdad.
11- Muhammed Muzaffar Al-Adhami, The Iraqi Constituent Assembly, Al-Saadoun Press, Baghdad, 1976.
12- Munther Al-Shawi, Constitutional Law, Shafiq Press, Baghdad, 1972.
13- Naji Shawkat, Biography and Memories - Eighty Years (1894 - 1974), Arab Vigilance Library, Baghdad, 1990, Part 1, pp. 244-245.
14- Nizar Tawfiq Sultan Hesso, The Struggle for Power in Royal Iraq (An Analytical Study in Administration and Politics), Arab Horizons House, Baghdad, 1984.

Third - theses and university dissertations:

1- Saeed Sakhir Sawadi Al-Hashemi, Naji Al-Suwaidi and his political role in Iraq, (1882-1942), master's thesis (unpublished), Ibn Rushd College of Education - University of Baghdad, 1990; Hassan Latif Kazem Al-Zubaidi.
2- Akab Yousef Al-Rikabi, Hikmat Suleiman and his role in Iraqi politics until 1936, PhD thesis (unpublished), College of Arts - University of Basra, 2005.

Fourth - Research and Studies:

1- Amjad Khudair Rahim Muhammad, The Iraqi Constituent Assembly and the tasks entrusted to it (1922-1924), Journal of Historical and Civilizational Studies, Volume (11), Issue (43), Part (22), 2020.

Fifth - Historical and political encyclopedias:

1- Hassan Latif Kazem Al-Zubaidi, Encyclopedia of Iraqi Politics, Al-Arif Publications Foundation, Beirut, 2013.
2- Hamid al-Mutaba'i, Encyclopedia of Iraq's Notables and Scholars, Al-Zaman Foundation for Press and Publication, Baghdad, 2011, Part 1.
3- Mir Al-Basri, The Signs of Politics in Modern Iraq, Riyad Al-Rayyes for authoring and publishing, Beirut, 1986.
4- Encyclopedia of Modern History, translated by: Sawsan Faisal Al-Saher and Yusef Muhammad Amin, Dar Al-Ma'moon for Translation and Publishing, Baghdad, 1992, Part 1.

Sixth: Newspapers:

1- Al-Istiqlal Newspaper: Al-Istiqlal Newspaper on March 27, 1924.
2- The Iraqi Gazette: Issue (632), October 22, 1924.
3- The Iraqi Gazette: Issue (617), January 23, 1928.
4- Al-Alam Al-Arabi Newspaper: Issue (2659), November 10, 1932.